مدى تحقق مبدئي المواجهة والعلانية باستخدام الذكاء الاصطناعي في قانون المرافعات المصري ونظام المرافعات السعودي

إعداد

د. أسماء عبد الخالق فراج

أستاذ مساعد بقسم القانون الخاص

بكلية الحقوق - جامعة دار العلوم - الرياض

(المملكة العربية السعودية)

بحث مستل من الإصدار الرابع ٢/٢- العدد التاسع والثلاثون

أكتوبر/ ديسمبر ٢٠٢٤م

مدى تحقق مبدئي المواجهة والعلانية باستخدام الذكاء الاصطناعي في قانون المرافعات المصري ونظام المرافعات السعودي

إعداد

د. أسماء عبد الخالق فراج

أستاذ مساعد بقسم القانون الخاص

بكلية الحقوق - جامعة دار العلوم - الرياض

(المملكة العربية السعودية)

موجز عن البحث

الذكاء الاصطناعي ينطوي على إمكانات هائلة يمكن استخدامها لتحقيق الصالح الاجتماعي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحتى مع استخدامها للمساعدة في معالجة العديد من القضايا الاجتماعية الأكثر أهمية في الإنسانية، فإن استخدامها يثير أيضا المخاوف بشأن انتهاك حقوق الإنسان مثل الحق في حرية التعبير، والحق في الخصوصية، وحماية البيانات، وعدم التمييز. وتوفر التكنولوجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي فرصا كبيرة إذا ما طورت فيما يتعلق بالقضاء بصفة خاصة في تمكين ضمانات التقاضي من المواجهة والعلنية كمرتكزات رئيسين في ضمان سير العدالة الناجزة التي تقوم عليها رؤية ٢٠٣٠ ,في كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية كذلك بشأن تطوير قطاع القضاء

كما يعد الذكاء الاصطناعي (AI) أحدث صورة من صور التطور في التكنولوجيا المعرفية، في السنوات الأخيرة، ذات النمو المتسارع والواسع والمؤثر. وظهرت مشكلة البحث في أن الذكاء الاصطناعي قد امتد نطاق استخدامه ليشمل مختلف المجالات في كلا النظامين السعودي والمصري، وفي مقدمتها مجال القضاء. وعليه هدف البحث إلى تحليل ومناقشة مدى تحقق ضمانات التقاضي في استخدامات الذكاء الاصطناعي في التقاضي. واتجه البحث بمنهج وصفي تحليلي لمناقشة مدى توافر تلك الضمانات في التقاضي الالكتروني وليس التقاضي عن بعد لاختلافهما عن بعضهما البعض. وانتهى البحث إلى عدة نتائج أهمها أن الذكاء الاصطناعي يمكن معه توافر مبدأ المواجهة، كما يمكن تحقيق العلنية في التقاضي الإلكتروني بالذماء الاصطناعي.

الكلمات المفتاحية : القضاء، التقاضي الالكتروني، المواجهة، العلانية.

The extent To Which Two Principles Of Confrontation And Publicity Are Achieved Using Artificial Intelligence In The Egyptian Code Of Civil Procedure And The Saudi Civil Procedure System

Asmaa Abdel Khaleq Faraj
Department of Private Law, Faculty of Law, Dar Al Uloom University, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.
Email: asmaa19802028@gmail.com

Abstract

Artificial intelligence has enormous potential to be used for social good and to achieve the Sustainable Development Goals. Even as it is used to help address many of humanity's most important social issues, its use also raises concerns about the violation of human rights such as the right to freedom of expression, the right to privacy, data protection, and non-discrimination. AI-based technologies offer significant opportunities if developed in relation to the judiciary, particularly in enabling litigation guarantees to be confrontational and public as key pillars in ensuring the efficient administration of justice on which Vision 2030 is based, in both the Kingdom of Saudi Arabia and the Arab Republic of Egypt, as well as in developing the judiciary sector.

Artificial intelligence is also (AI) is the latest form of development in cognitive technology, in recent years, with rapid, widespread and influential growth. The problem of the research appeared in that artificial intelligence has expanded its use to include various fields in both the Saudi and Egyptian system especially the judiciary.

Accordingly, the research aims to analyze and discuss the extent to which litigation guarantees are achieved in the uses of artificial intelligence in litigation. The research took a descriptive and analytical approach to discuss the extent of the availability of these guarantees in electronic litigation and not remote litigation because they differ from each other. The research concluded with several results, the most important of which is that artificial intelligence can provide the principle of confrontation, and publicity in electronic litigation can be achieved with artificial intelligence.

Keywords: Judiciary, Electronic Litigation, Confrontation, Publicity.

مقدمة

إن الذكاء الاصطناعي ينطوي على إمكانات هائلة يمكن استخدامها لتحقيق الصالح الاجتماعي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحتى مع استخدامها للمساعدة في معالجة العديد من القضايا الاجتماعية الأكثر أهمية في الإنسانية، فإن استخدامها يثير أيضا المخاوف بشأن انتهاك حقوق الإنسان مثل الحق في حرية التعبير، والحق في الخصوصية، وحماية البيانات، وعدم التمييز. وتوفر التكنولوجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي فرصا كبيرة إذا ما طورت فيما يتعلق بالقضاء بصفة خاصة في تمكين ضمانات التقاضي من المواجهة والعلنية كمرتكزين رئيسيين في ضمان سير العدالة الناجزة التي تقوم عليها رؤية ٢٠٣٠ ,في كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية كذلك بشأن تطوير قطاع القضاء.

ومن هنا لابد أن نوضح اختلاف رئيسي بين التقاضي الالكتروني والتقاضي عن بعد، وان كان الذكاء الاصطناعي دور في كليهما معا إلا أن المقصود بالتقاضي الالكتروني هو القائم على الذكاء الاصطناعي في جميع مراحله، ومع ذلك فما زال التقاضي عن بعد احد صور التقاضي بالذكاء الاصطناعي؛ حيث تبنت المملكة في طريق التقاضي الالكتروني باستخدام الذكاء الاصطناعي في تلقي البلاغات وفي تحديد مواعيد الجلسات وفي اصدار الحكم الالكتروني بناء على خوارزميات تقنية مخزنة على أقراص مرنة تتضمن الحلول القانونية لكل مشكلة قضائية يمكن حلها بطريق الذكاء الاصطناعي. بعيدا عن التغاضي عن بعد؛ وهو التقاضي المرئي ولو

كانت بداياته واجراءاته تتم بطريق الكتروني كشكل من اشكال الذكاء الاصطناعي في تلقي البلاغات ومواعيد الجلسات وتلقي المذكرات القانونية وحضور الجلسات عن بعد في جلسات مرئية ومكتوبة بخلاف التقاضي الالكتروني الذي لا تتم فيه أي جلسات مرئية وانما فقط ارسال واستقبال للطلبات ودخول البيانات بخصوصية على خوارزميات تقضي بالحكم الواجب تنفيذه وفق ما تحقق من تعليمات سبق تخزينها في كيانات الكترونية بالذكاء الاصطناعي. وتم قصر البحث على مبدأ المواجهة ومبدأ العلانية لما ورد في لائحة الدليل الإجرائي التقاضي الالكتروني في المملكة العربية السعودي من قيامها على أساس هذين المبدأين فقط في توضيح التقاضي الالكتروني.

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث في أن التقاضي الالكتروني سبيل لحل النزاعات في النظام السعودي ولكن في إطار بعض النزاعات في الأحوال الشخصية، المدنية والتجارية المحددة بنظام المرافعات الشرعية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١) بتاريخ ٢٢/ ١/ ١٤٣٥هجريًا، وقانون المرافعات المصري الصادر بالقانون رقم (١٣) لعام ١٩٦٨ م، ويصدر الحكم بشكل الكتروني أيضا، ولكن مازال عن بعد وليس بالذكاء الاصطناعي. وعليه تتبلور مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تحقق ضمانات التقاضي في التقاضي الالكتروني بالنظام السعودي؟

تساؤلات البحث:

يثير البحث عدة تساؤلات أهمها التالي:

١. ما هو الذكاء الاصطناعي؟

٢. كيف يمكن توفير المواجهة في التقاضي الالكتروني بالنظام السعودي والقانون المصري؟

٣. هل يمكن تحقيق العلانية كمبدأ رئيسي في التقاضي عن طريق التقاضي الالكتروني المعتمد بالنظام السعودي والقانون المصري؟

أهداف البحث:

١. بيان ماهية الذكاء الاصطناعي.

٢. تحليل إمكانية تحقيق مبدا المواجهة في التقاضي السعودي والمصري عن طريق الذكاء الاصطناعي.

٣. مناقشة مدى تحقق مبدأ العلانية في التقاضي السعودي والمصري في ظل استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي.

أهمية البحث:

للبحث أهمية كبيرة في المجال القانوني والتقني معا علمًا وعملًا:

الأهمية العلمية:

١. إبراز مدى تطور قطاع العدالة في المنظومة السعودية والمصرية في ظل تقنية (AI).

٢. لفت انتباه المنظم والمشرع الى التفرقة في المسار بين التقاضي الالكتروني والتقاضي عن بعد وإبرازه في النصوص القانونية.

الأهمية العملية:

١. لفت انتباه المجتمع الى أهمية التقاضي الالكتروني.

٢. توعية المجتمع بالفارق بين التقاضي الالكتروني والتقاضي عن بعد.

منهج البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفي للوضع الحالي من النظام السعودي والمصري للتقاضي الالكتروني، وتحليل ما وصل اليه في منظومة الذكاء الاصطناعي لضمان تحقيق المواجهة والعلانية في التقاضي.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

نوال بو عبد الله: (٢٠٢١) (التقاضي الالكتروني كألية من اليات عصرنة قطاع العدالة)، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة بالحاج بو شعيب، الجزائر، مج (١)، ع(٣).

- تناولت الدراسة التقاضي الالكتروني بصفة عامة. وهدفت الى التركيز على التقاضي الالكتروني في القانون الجزائري. واختلف بحثنا عنها في التوجه إلى المقارنة بين النظام السعودي والقانون المصري، مع التركيز على مبدأين رئيسيين في التقاضي وهما المواجهة والعلانية.

الدراسة الثانية:

أسعد فاضل منديل: (٢٠١٤) التقاضي عن بعد – دراسة قانونية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة القادسية، مج (١)، ع(٢١).

- اتجهت هذه الدراسة إلى تخليل التقاضي عن بعد بعيدا عن استقلال التقاضي

الالكتروني وبيان التفرقة بينهما. وهدفت الدراسة إلى الترميز على التقاضي عن بعد فقط، على حين اتجه بحثنا إلى التركيز على المواجهة والعلانية كاسيات للتقاضي بصفة عامة ومدى تحقيقها في التقاضي عن بعد التقاضي الالكتروني.

الدراسة الثالثة:

رباب محمود عامر: (٢٠١٩) التقاضي في المحكمة الإلكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد (٢٥)، السنة الثالثة عشرة،.

- ركزت الدراسة على المحكمة الالكترونية ومفهومها، وتطبيقات التقاضي الالكتروني بصفة عامة، وهدفت إلى بيان ارسال واستلام الملفات ولم تركز على مبادئ التقاضي الالكتروني، أو التقاضي عن بعد كما في بحثنا الحالي.

خطة البحث:

المبحث الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي المستخدم في العمل القضائي

المبحث الثاني: مبدأ المواجهة في التقاضي الالكتروني

في قانون المرافعات المصري ونظام المرافعات السعودي

المبحث الثالث: مبدأ العلانية في التقاضي الالكتروني

في قانون المرافعات المصري ونظام المرافعات السعودي

المبحث الأول

ماهية الذكاء الاصطناعي المستخدم في العمل القضائي[١]

يقصد بالعمل القضائي هنا التقاضي الالكتروني والتقاضي عن بعد الذي قام بالعمل به القضاء السعودي بالفعل، ويشمل العمل القضائي عموم مراحل الدعوى بداية من رفع الدعوى وتقديمها، وتحديد الخصوم فيها والتبليغات القضائية التي يتم العمل بها لتحديد الجلسات والإفادة بالأوراق والطلبات، وارسال المذكرات وتقديم الطعون الالكترونية كذلك [٢].

(١) في عام ١٩٥٦ عرف مارفين منسكاي لأول مرة الذكاء الاصطناعي بانه " بناء لبرامج كمبيوتر تشارك في الوقت الحالي في المهام التي يؤديها الانسان بشكل أكثر ارتضاء لأنها تتطلب عمليات عقلية عالية المستوى مثل التعلم الادراكي وتنظيم الذاكرة والاستدلال النقدي " كريم؛ كريمة بلعباس: (١٤٤٣) حماية المعطيات الشخصية للشخص الطبيعي من مخاطر الذكاء الاصطناعي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مج ٢٠، ع ٣ ص ٢٨٧- وانظر للمزيد علاي؛ عمار-عبد المجيد، محمد نور الدين: (١٤٤٥) استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال التنبؤ بالجريمة والوقاية منها، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مج ٢٠، ع ٤- العجماني؛ أحمد-سيد، محمد نور الدين: (٢٠٢٣) مدى مشروعية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مج ٢٠، ع ٤

(٢) منديل، اسعد فاضل:(,2014،) التقاضي عن بعد – دراسة قانونية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة القادسية، مج (١)، ع (٢١)، ص- -.80 نسيمة، ترجمان: (٢٠١٩) التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، مج (٥)، ع (٢)، جامعة يحيى فارس بالمدية، الجزائر، ص١٢٨- بو عبد الله، نوال:(٢٠٢١) التقاضي الالكتروني كآلية من اليات عصرنة قطاع العدالة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة بالحاج بو شعيب، الجزائر، مج (١)، ع (٣)، ص٩٦.

وعليه يظهر التقاضي الالكتروني أو المحكمة الالكترونية كآلية تقنية للعمل القضائي؛ حيث تتم جميع الإجراءات كما في الشكل التقليدي كاملة ولكن من خلال وسائل تقنية [١].

لذا فالتقاضي الالكتروني مما يتطلب العمل على حوسبة عمل كل محكمة على حدى في شكل خوارزمية واحدة لكل محكمة يصب فيها جميع البيانات والمعلومات والتسجيلات والملفات الخاصة بكل محكمة منفردة وجعلها في شكل تقني منفرد واحد فقط [٢].وعندها يعد احد أعمدة منظومة تقنية أخرى لعموم المحاكم يصلح بعده العمل على انشاء دائرة تقنية واحدة تصب فيها عموم المحاكم حتى يكون النظام القضائي الكتروني بالكامل ، وينظم هذا العمل من خلال خوارزميات تقنية وفنية دقيقة تبنى بها قواعد البيانات والوثائق والملفات والمستندات القانونية ، تعمل على برمجة دقيقة لهذه البيانات والمعلومات بحيث تكون جاهزة للعرض وصالحة للاسترجاع والربط [٣]

كما تصلح للتطبيق على نماذج معلوماتية أخرى تشابهها في البيانات المخزنة وتكون لنا فيما بعد ما نعرفه بالسوابق القضائية أيضًا.

---

(١) الكعبي، هادي حسين عبد علي:(٢٠١٦) مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، ع (١)، س (٨)، ص٣٠٠.، يوسف، امير فرج:(٢٠١٤) المحاكم الالكترونية المعلوماتية والتقاضي الإلكتروني، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ص١٣١.

(٢) منصور، محمد حسين:(٢٠١٠) الإثبات التقليدي والالكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص٢٢.

(٣) اوتاني، صفاء:(٢٠١٢) المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج (٢٨)، ع (١)، ص١٨٢.

وعن الذكاء الاصطناعي [١] فهو مصطلح عام ولكنه شامل، يصعب تعريفه بدقة، لأن مثل هذا التعريف سيعتمد على تصورات مختلفة وآراء متعددة. علاوة على ذلك، من الصعب شرح الذكاء الاصطناعي بعبارات موجزة بسبب دلالاته المختلفة. وبالتالي، لا يمكن تعريفه بسهولة كما هو متوقع. على الرغم من أنه تم استخدامه بشكل مترادف مع علوم الكمبيوتر منذ الخمسينيات، ومع المراسلات الالكترونية، إلا أن الذكاء الاصطناعي لا يزال مصطلحا واسعا يشمل العديد من المجالات الفرعية لعلوم الكمبيوتر، بما في ذلك التعلم الآلي، ورؤية الكمبيوتر، ومعالجة اللغة الطبيعية (NLP)، والتعرف على الكلام، والروبوتات، وأنظمة الخبراء، الذكاء الاصطناعي بشكل عام من الكيانات القابلة للتطوير، ليس هذا فحسب بل أهمها من الخوارزميات [٢] سريعة التطور.

---

(١) للمزيد أنظر، كريم؛ كريمة بلعباس: (١٤٤٣) حماية المعطيات الشخصية للشخص الطبيعي من مخاطر الذكاء الاصطناعي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مرجع سابق

(٢) العجماني؛ أحمد-سيد، محمد نور الدين: (٢٠٢٤) استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة الناجزة في الامارات العربية المتحدة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مج ٢١، ع ٢ ص ٤٣٦، أشار الى أهمية تطبيق خوارزميات الذكاء الاصطناعي في الدعاوى العامة – وأنظر للمزيد كريم؛ كريمة بلعباس: (١٤٤٣) حماية المعطيات الشخصية للشخص الطبيعي من مخاطر الذكاء الاصطناعي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مج ٢٠، ع ٣

العطار؛ صقر-النوايسة، عبد الاله محمد: (٢٠٢٤) المسؤولية الجنائية الناجمة عن استخدام كيانات الذكاء الاصطناعي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مج ٢١، ع ٢

كما يعرف بانه شكل من اشكال اعمال أو تشكيل وإعادة تهيئة لمجموعة حواس الادراك البشرية وإعادة تكوينها من جزيئات تقنية صغيرة تمثل الوعي البشري ولكن في شكل تقني دقيق. ويقوم مختصرا الذكاء الاصطناعي بالعمل على تفريع هذه القدرات بنظم ولغات تقنية مختلفة عن لغة البشر الطبيعيين والعمل على تكييفها وبرمجتها في ذاكرة الكترونية تختلف عن الذاكرة البشرية في شكلها وتطورها من رؤية علمية تقنية تقوم على علم البرمجة والتشفير في مجال هندسة البرمجيات بمواصفات دقيقة تضع في الحسبان أساليب التطوير المستقبلية لهذه التقنية وعمليات التطليق العلمي على ارض الواقع لمثل هذه البرمجيات الحية [١].

ويركز غالب الفقه على تعريف الذكاء الاصطناعي على اعتبار صيغته العلمية التي يتركب منها كعلم ابتكاري يعمل على أساس هندسة رياضية معينة تعمل على تجهيز خوارزميات علمية وحسابية مبرمجة تعمل على محاولة إحلال شكل تقني معين من الأداء غير البشري محل الاداء البشري بواسطة برمجيات تقنية مستوحاة من البيئة المحيطة التي سوف يتعاند معها التفكير التقني [٢]. ليس هذا فحسب بل والاخذ في الاعتبار قدرات العقل البشري في افعاله ومقابلة ردود الأفعال بسلوكيات مناسبة لها تأني في شكل استجابات إيجابية أو سلبية تحاكي السلوكيات البشرية في

(1) Neumann, G.: Programming Languages in Artificial Intelligence, German Research Center for Artificial Intelligence (LT-Lab, DFKI), 2002,p3.

(٢) منديل، اسعد فاضل: مرجع سابق، ص٨١.

المعارف والمعلومات بعيدا عن المسائل الرياضية المعروفة وهذه الأمور وإنما التركيز على المعلومات والمعرفة والقدرة على التواصل المعرفي لهذه الاشكال التقنية [١].

ويظهر الذكاء الاصطناعي بطبيعة مميزة في الادراك والاستدلال وتخزين المعلومات ، كما انه علم ينتفع به في كثير من المجالات ومن اهم هذه المجالات مجال القضاء محل البحث الان ، وانت هنا تعريف الذكاء الاصطناعي من هذا المنظور على اعتباره مجموعة من الخوارزميات العلمية بشكل هندسي تقني دقيق لصف المعلومات والسلوكيات في كتل معلوماتية تمثل عقل الكتروني مزود بأفعال وردود أفعال واحكام ما تناسبك مع هذه المعلومات وكلما تكررت معها ردود الأفعال والاحكام ، فكلما تناسب سلوك أو معلومة معينة يتغذى بها العقل الالكتروني فيتعدى معها بما يفترض أن يكون الحكم المقابل الدقيق وفق هذه المعلومات ومن هنا يكون الحكم الصادر من الذكاء الاصطناعي بكل دقة وفق الخوارزميات القانونية والقضائية التي يكون قد سبق تغذيته بها، من الوضع في الحسبان إمكانية تطوير هذه الخوارزميات من وقت لأخر .

(١) المعتز بالله، السعيد: (٢٠١١) العربية والذكاء الاصطناعي، دار وجوه للنشر والتوزيع، الرياض، م، ص ٢١.- فاضل، على مولود: (٢٠٢٢) التزييف العميق: لغة الذكاء الاصطناعي في حروب السيران الإعلامية، دار أمجد للنشر والتوزيع، ص ٩١.

وهنا نذهب الى ضرورة وضع حد لتطور هذه الخوارزميات عدم تركها تطور نفسها بنفسها كما هو مفترض في عمليات تخزين المعلومات بالذكاء الاصطناعي، وكذلك عدم تركها تستعمل هذه المعلومات كما نرى وعلى ما نعتقد أن مهندسي الذكاء الاصطناعي قادرون على ذلك ولا ينبغي القول انه خرج عن حدود قدر البشر الذي هو ذاته من قام بعمله فلابد أن يسيطر عليه حتى لا يصل الى فناء البشرية.

وعليه فانه في يوم من الأيام سوف يوفر لنا الكثير من الوقت والجهد الذي يمكن أن يضيع في إجراءات روتينية لا داعي لإشغال القضاء بها إذا اعتمدنا الذكاء الاصطناعي في ادخال المعلومات واستعمال الاشكال التقنية في القضاء مثل منصة ناجز وغيرها من منصات أبشر لتخزين المعلومات واتمام التبليغ بالطريق الالكتروني الذي نص عليه نظام المرافعات في الفقرة الثانية من المادة الثانية عشر التي تم تعديلها بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ١٨) وتاريخ ١٥ / ١ / ١٤٤٢هـ،

على أنه:" ٢- يجوز استعمال الوسائل الالكترونية في التبليغات القضائية، ويترتب عليها ما يترتب على التبليغ بالطرق الأخرى".

فالهدف من الذكاء الاصطناعي ينبغي إلا يخرج عن دائرة استيعاب كيفية بناء عقل الكتروني فقط وليس المحاولة المستميتة في تقليد العقل البشري فهي حتما عملية غير مرتهن عليها فلن يصل العقل البشري إلى محاكاة خلق الله سبحانه وتعالى في تركيبته على شكل الة صماء البشر هو من غذاها بالمعلومات لترد بها وتستعمل

كما هو يريد في المجال الذي يريده هو فكيف يدرك ما لم يقوم به وله خالق أعلى منه علما ودقة؟

لذا ينبغي أن يستقر مفهوم الذكاء الاصطناعي عند كونه خوارزميات هندسية في منظومة تقنية تستعمل البيانات والمعلومات بحرص ودقة لصفها في مصفوفات أخرى تعمل على تكوين احكام وردود أفعال مناسبة لفعل على حدي وتكون على قرارات الكترونية يقوم بحسابها شخص مختص تقنيًا بناء على تغذية راجعة من المختصين القانونيين.

والمثال على ذلك التبليغ القضائي الذي هو إعلام المدعى عليه بوجود دعوى أو حكم أو إجراء يقتضي القانون علمه به. وهو قضائي لأنه يرتب أثراً قضائيًا مباشرًا في خصومة قضائية؛ فينبغي الوقوف به عند هذا الحد [1]. و يدعم ذلك التوجه كون انه تكمن أهمية التبليغ القضائي بصفة عامة سواء تقليدي أو إلكتروني في امتناع المحكمة عن النظر في الدعوى دون التثبّت من اكتمال الإجراءات المرسومة قانونًا، وأخصها التبليغ، إعمالًا لمبدأ المواجهة بين الخصوم، الذي يقتضي علم الخصم بكل ما يجريه خصمه في الدعوى، بحيث تتم جميع الإجراءات التي يباشرها أحد

(١) الدباس، نور عاكف عبد المجيد:(٢٠٢٠م) أحكام التبليغ القضائي الإلكتروني في قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة عمان الأهلية – عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، مجلد ٢٣، العدد ٢ ، ص٨١.

الخصوم في مواجهة الطرف الآخر، أي بعلمه، سواء تمَّت في حضوره، أو عن طريق إعلانه بها، أو تمكينه من الاطلاع عليها ومناقشتها، وما يتصل بهذا المبدأ من حق الدفاع الذي يُمكِّن الخصم من الاطلاع على طلبات خصمه ودفوعه وبيِّناته، وتمكينه من الرد عليها والطعن في حجيتها .

وعليه فتطوير ممارسة الإجراءات القضائية واستعمال مخرجات الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي بصفة عامة من خطوات التطور الضرورية لتحقيق رؤية المملكة 2030؛ لذا اولتها جل اهتمامها لتسهيل مراحل القضاء واختصار الوقت والجهد من الشهادة عن بعد وسماع الاقوال والاتصالات الهاتفية، وإرسال الرسائل النصية في التبليغات والإفادة عبر الايميل بالمذكرات واوراق الدفاع كل هذه الاشكال مما يسهل ويختصر إجراءات التقاضي ولعلها خطوة إلى الأمام لتحقيق اهداف رؤية 2030؛ لتطوير القطاع القضائي وتحصيل الهدف الرئيس في العدالة الناجزة

كما اكدت على ذلك المادة (٧٢) من نظام المرافعات؛ حيث أقرت جواز السير في أي من الإجراءات القضائية ومنها التبليغ بشكل الكتروني؛ وهو ما ورد كذلك بنظام التعاملات الالكترونية السعودي.

وأخيرا لنا أن نستنبط عدة مرتكزات عامة يفيدنا بها استخدامات الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي كالتالي:

١. السرعة في انجاز الخصومة واختصار الوقت المستهلك في اجراءاتها.

٢. تقليل الجهد الذي يتكبده القضاة ومعاونيهم في مراحل الدعوى بصفة عامة.

٣. تقليل التكلفة من أوراق ومواصلات متطلبة لإتمام الجلسات وصدور الاحكام وموارد بشرية تكبد الدولة مرتبات ومصروفات.

٤. الحفاظ على الخصوصية بقدر اعلى من الأسلوب التقليدي في العمل القضائي.

٥. الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في الظروف الاستثنائية يعين ويساعد أكثر من الأسلوب التقليدي كما ظهر في ظروف جائحة كورونا.

٦. التقليل من الأخطاء الشائعة التي قد تحدث في الخصومة التقليدية من مشاحنات أحيانا بين الخصوم بساحة القضاء.

المبحث الثاني : مبدأ المواجهة في التقاضي الالكتروني في قانون المرافعات المصري ونظام المرافعات السعودي

بداية يعد التقاضي بصفة عامة أول وأقوى وسيلة لحماية الحقوق[١]، فلا يصلح التقاضي أن يكون سبيلًا للإضرار بالغير بل لابد أن يكون سبيل الحق [٢].

يتطلب لمبدأ المواجهة أن يكون القضاء مستعدا لتطبيق المساواة أولًا؛ فمن تحقيق المساواة بين أطراف الخصومة في جميع الأمور ولو كان في اتاحة الفرصة في تقديم ورقة لمن أكبر واوسع أبواب المساواة وتحقيق العدالة بين مركزين في نظر القاضي متساويان، وفي النظر القانون سواء ولو سمي أحدهم المدعي والآخر بالمدعى عليه. فاستقر رأي الفقه القانوني في ذلك على أن الجميع له الحق في رفع الخصومة إلى القضاء للنظر فيها فعين العدالة الناجزة التي لا يتأخر فيها اقتضاء الحق وتحقيق المصلحة المشروعة [٣]

(١) ختال، ريمة – حمداوي، وهيبة:(٢٠١٧) نظرية الخصومة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، جامعة عبد الرحمن ميرة، الجزائر، ص٤.

(٢) كركبي، مروان:(٢٠١١) المؤسسات القضائية والتنظيم القضائي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط١، ص ١٧.

(٣) ذيب ، عبدالسلام :(٢٠٠٩) الإجراءات المدنية والإدارية الحديد، موقع للنشر، الجزائر، ص٢٣،- صقر، نبيل : (٢٠٠٨) الوسيط في شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، دار الهدى، الجزائر،، ص١٥، – كركبي ،مروان ، ، ص١٧، – بربارة، عبد الرحمن :(٢٠٠٩) شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، منشورات بغدادي، ط١ ، ص٢١.

كما يعد مبدأ المواجهة القضائية من اهم وأرقى المبادئ التي يقوم عليها القضاء بصفة عامة، لذا فهو من الاعمدة الرئيسية في كل زمان ومكان التقاضي النزيه. وهنا يثور التساؤل عن ماهية المواجهة القضائية، وهل المواجهة القضائية من المبتدئ التي يصلح تفعيلها من خلال استخدامات الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي؟

ولنا هنا تناول الإجابة على هذا التساؤل بالتفصيل الآتي:

بداية تعرف المواجهة القضائية بأنها حضور الخصوم مع بعضهم البعض، أو أطراف الخصومة لجلسة قضائية محددة التاريخ ليعرض كل طرف من أطراف الخصومة ما لديه من المستندات والأوراق والاقوال التي تدعم حقه في الدعوى القضائية. وهو من المبادئ ذات الطبيعة المزدوجة في رأينا؛ حيث يتمتع بكونه مبدأ بحسب طبيعته وصفته القانونية كأساس في الإجراءات القضائية الخصومة، ومن جهة أخرى يعد ضمانة قضائية لسلامة الإجراءات.

فمبدأ المواجهة يعني الشفافية التي ينبغي أن يلتزم بها الذكاء الاصطناعي في الاستعانة به في العمل القضائي؛ لما في تحقيق الشفافية من علم واضح ودقيق بجميع البيانات والأوراق والمستندات التي يقدمها كل طرف من أطراف الخصومة.

ومن هنا يأتي دور الذكاء الاصطناعي في ضرورة الالتزام بأخلاقيات تحقق للقضاء ومبادئه فعالية كافية لتحقيق التطور ومواكبة التقنيات الحديثة، وفي ذات الوقت تحقيق اهداف رؤية المملكة 2030 من تطوير قطاع العدالة.

كما أن المبادئ التوجيهية لليونسكو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي تُمثل حجر

الزاوية في وضع الذكاء الاصطناعي وضع المساعد في تكوين الوعي الأخلاقي [١].

وعليه تعد الشفافية كأحد الأطر الاخلاقية القانونية مما يساعد على ترسيخ المبادئ القانونية إذا تمسك الذكاء الاصطناعي بها اثناء استخداماته في العمل القضائي، بل انه يجب التمسك بها لضمان أن التقدم في هذا المجال مما [٢] يحافظ على الصالح العام، ويضمن حقوق أطراف الخصومة.

لذا يجب على الجهات الفاعلة في هذا المجال العمل ضمن أخلاقيات واضحة لضمان أن التطورات التكنولوجية تعزز استقلال القضاء وتحقيق الشفافية، وحماية الحقوق الاساسية، مؤكدين على الحاجة إلى التطوير المسؤول والأخلاقي لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

فالمواجهة تعد أصلا من أصول حفظ حق الدفاع وتوازن المصالح بين أطراف الخصومة حتى يكون هناك توازن في وصول العلم لكل طرف بما لدى الطرف الاخر من بينات ومعلومات أو مستندات للدفاع عن حقه امام الطرف الاخر، وامام محكمة الموضوع.

وبهذا الشكل تتم المواجهة القضائية فيجتمع أطراف الخصومة في موعد واحد ويدلي كل طرف بدلوه في الخصومة القائمة، ولكل طرف الحق في سؤال الاخر

(1) Van Norren.D . E. (2023). The ethics of artificial intelligence, UNESCO and the African Ubuntu perspective. Journal of Information, Communication and Ethics in Society, 21(1), 112-128

(٢) موقع اليونيسكو https://2u.pw/fUotlSw .تاريخ الزيارة ٥/ ٧/ ٢٠٢٤.

أو طلب تفسير لاي من النقاط أو الاقوال التي يدلي بها خصمه من أطراف الخصومة أو الشاهد بالخصومة ذاتها. لذا يتوجب أن يصل لكل طرف منهم كل ما يعم الطرف الاخر من طلبات أو استدعاء، أو مذكرات؛ حتى يتمكن الطرف الاخر من الرد عليها والدفاع عن نفسه وتقديم مذاكرات مقابلة.

وأكد قضاء النقض المدني المصري أهمية المواجهة في عدة قضايا منها دعوى الضمان التي صدر فيها الحكم [١]، واكد على انه يمتنع على المحاكم الاستمرار في نظر دعوى لم تتحقق فيها الخصومة بالمواجهة من خلال تمام إجراءاتها وإعلاناتها وفقًا للقانون.

وهنا يأتي دور الذكاء الاصطناعي في ارسال واستقبال المذكرات والطلبات والمستندات ووثائق ومذكرات الدفاع المتبادلة التي ترسل الكترونيا من طرف لآخر[٢]. ويتحقق من العلم بها لتحقيق مبدا المواجهة، ومن ثم التمكن من تحقيق مبدأ الدفاع بشكل الكتروني لا يمنع التوصل الى العدالة الناجزة وتحقيق التوازن بين

(١) حكم محكمة النقض الحكم ٤١٨٨(رقم لسنة في ١٨/ ٤/ ٢٠١٢، السنة ٧١ق، https://2u.pw/axjObxD2 ، تاريخ الزيارة ٤/ ٧/ ٢٠٢٤.

(٢) إسماعيل، محمد سعيد :(٢٠١٠) الاثبات بالرسائل الالكترونية، الموسوعة القانونية المتخصصة، هيئة الموسوعة العربية، ص ١٧ وما بعدها.

مصالح أطراف الخصومة؛ فحضور الجلسات يتوصل منه إلى حكم صحيح [1].

ومن ثم فلن تقبل المحكمة أوراقًا، أو مستندات، أو مذكرات ولا تعتمدها في الحكم الذي تصدره ما لم يكن فليبق واطلع عليها الخصم الآخر واخذ فرصته في الرد عليها سواء بالإيجاب أو بالنفي بحسب ما قد وصله منها بواسطة الوسائل الالكترونية التي نص عليها النظام.

وذلك إتباعًا لما ورد النص عليه بوجوب تبليغ الأطراف بأوراق وطلبات بعضهم البعض عن طريق التبليغ القضائي الذي ورد النص عليه بموجب المادة الحادية عشرة من نظام المرافعات والمعدلة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ١٨)، وتاريخ ١٥/ ١/ ١٤٤٢ هجريًا؛ حيث ورد بها إمكانية القيام بالتبليغ بواسطة الوسائل الالكترونية ويترتب عليه جميع الآثار التي تترتب على التبليغ التقليدي من تأكد العلم بين الأطراف بما لدى الاخر من أوراق ومستندات ومذكرات.

والجدير بالذكر أنه قد تتعدد الوسائل الالكترونية في التبليغ القضائي فمنها البريد الإلكتروني، ورسائل SMS ورسائل الواتس ، وقد اكد نظام المرافعات وتعديلاته على استعمال الوسائل الالكترونية في التبليغ القضائي ومنها المادة الحادية عشرة

(١) محمود، أشرف جودة محمد :(٢٠٢٠) المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، ج (٣)، ص٢٣.

سالفة الذكر، وكذلك المادة الثالثة عشرة في تعديلها أيضا بموجب المرسوم الملكي رقم(م/١٨) بتاريخ١٥-١-١٤٤٢هجريًا بالفقرة الثانية:" ...٢- يكون التبليغ الالكتروني بإحدى الوسائل الاتية: رسائل النصية المرسلة عبر الهاتف المحمول الموثق أو البريد الالكتروني، أو أحد الحسابات المسجلة في أي من الأنظمة الآلية الحكومية ...".

وأكدت المادة الثالثة والستون من نظام المرافعات على المواجهة القضائية بنصها على انه" ينادى على الخصوم في الوقت المعين لنظر قضيتهم". كما أكملت الصورة بدقة المادة السابعة والستون؛ حيث نصت على أنه:" إذا امتنع المدعى عليه عن الجواب كليًّا، أو أجاب بجواب غير ملاق للدعوى؛ كرر عليه القاضي طلب الجواب الصحيح ثلاثًا في الجلسة نفسها، فإذا أصر على ذلك عدّه ناكلًا بعد إنذاره، وأجرى في القضية المقتضى الشرعي."

وعليه نرى أن النص اكد على حضور خصوم الدعوى مع بعضهم البعض في ذات الجلسة، كما يتم توجيه الطلب من طرف لأخر عن طريق القاضي المختص ويستمع إلى الرد في ذات الجلسة وامام الطرف الطالب، كما يعاد الطلب ويكرره القاضي أيضا ؛ وهو ما لا يخل به التقاضي عن بعد بل يتم تحقيقه وإن كان عن بعد وانما يتم بذات الصورة ، انا في حال التقاضي الالكتروني فلا تتم المواجهة بين الأطراف وانما بين الأوراق والمستندات، وإن كنا نرى أن الذكاء الاصطناعي هنا يحول دون رؤية إشارات الجسد، وفهم لغةٍ الجسد بين الأطراف بعضهم وبعض وبينهم وبين قاضي

الموضوع إلا أننا في ذات الوقت نراه افضل من قبيل سد باب المشاحنات بين الأطراف وتحادب الحديث الذي قد يخرج عن حدود موضوع الجلسة ويعرض الدعوى لبعض صعوبات الحسم فيها خاصة وان هذه النوعية من الدعاوى تكون محصورة نوعًا ما في دعاوى الأحوال الشخصية والدعاوى المدنية والتجارية الأخرى التي يتوقف القضاء فيها على تقديم المستندات والمذكرات أكثر منه على حضور الخصوم.

بأي حال من الأحوال لن يستفاد من ذلك دون تحديد موعد لتقديم الطلبات ورفع المستندات من كل من أطراف الدعوى ففي التقاضي عن بعد وهو باي من أبواب الذكاء الاصطناعي تتم المواجهة بالحضور عن بعد بالتقنية الحديثة ويمكن أن تكون عبر تصوير فيديو حي بين أطراف الدعوى والمحكمة المختصة [1]. ويكون عندها كل في مكانه ويتتبع فيها تعبيرات الوجه وحركات الجسد ويتم منه خلالها اجراء المواجهة وكأنها حضوريا وجهًا لوجه. اما في ظل تطبيق التقاضي الالكتروني ، أو نظام القاضي الالكتروني وهو الشكل الكامل للذكاء الاصطناعي في القضاء فهنا تقدم المذكرات عبر بوابة واحد أو أي منصة أخرى كأبشر (ABSHER)ويتم بها تبليغ الكتروني لأطراف الخصومة بالمواعيد والطلبات وعندها يتم تقديم الأوراق

(١) الرشدي، محمد السعيد:(٢٠٢٤) الانترنت والجوانب القانونية لنظم المعلومات، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص ١٤.

والمستندات والمذكرات القضائية إلكترونيًا ، وتصل جميع معلومات الدعوى بين أطرافها الكترونيا وليس عن بعد كما بالتقاضي المرئي عن بعد ، فهنا لا يرى الخصم خصمه ولا يتابع القاضي إشارات الوجه ولا يفهم لغة الجسد[١] ولكن يكتفى بالمستندات والأوراق ويكون دور القاضي الالكتروني دور سلبي يقوم على اعتماد الأوراق والمستندات والمبتكرات القانونية التي يقوم بتقديمها كل طرف من اطراف الدعوى لدعم مطلبه ويصدر بناء على ذلك الحكم القضائي الكترونيا وفق منظومة خوارزمية مسبقة التنظيم على شكل من اشكال الذكاء الاصطناعي[٢]، و يقوم فيها بإصدار الحكم وفق خوارزمية رياضية علمية تتوافق مع المعلومات المخزنة عن الدعوى وأطرافها وموضوعها ، كما يتم فيها الالتزام بالسوابق القضائية التي سبق للقضاء الأخذ بها . وهنا نرى انه قد لا يستطيع الذكاء الاصطناعي نصرة المدعي في طلب حقه إذا كان الأمر يستدعي الخروج على السوابق القضائية ونحتاج وقتها الى اذن من المحكمة وتدخل حضوري وليس الكتروني للقضاء بالحكم المناسب وعلى أية حال فلن يصدر الحكم إلا بعد اطلاع كل خصم على مستندات الخصم الآخر

(١) الترساوي، محمد عصام:(٢٠١٣) تداول الدعوى القضائية امام المحاكم الالكترونية، (د.ط)، دار النهضة العربية، القاهرة، ص١٠٩.

(٢) عامر، رباب محمود :(٢٠١٩م) التقاضي في المحكمة الإلكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد (٢٥)، السنة الثالثة عشرة، ص٤.

وأخذ فرصته في إرسال ما يعلمه من الدفوع والطلبات في مواجهة خصمه إلكترونيًا.

وبهذا تتحقق المواجهة القضائية كما ورد أيضا في قانون المرافعات المصري الصادر بالقانون رقم (١٣) لعام ١٩٦٨م بموجب نص المادة (١٦٨) منه التي ورد بها أنه" لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تسمع أحد الخصوم أو وكيله إلا بحضور خصمه، أو أن تقبل أوراقًا أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها وإلا كان العمل باطلاً."

كما أن نظام المرافعات السعودي ورد فيه بموجب المادة (٤٩) أنه" في اليوم المعين لنظر الدعوى يحضر الخصوم بأنفسهم أو مَنْ ينوب عنهم، فإذا كان النائب وكيلًا تعين كونه ممن له حق التوكل حسب النظام." وتقابلها في ذلك المذلة (٧٢) من قانون المرافعات المصري التي ورد بها أنه:" في اليوم المعين لنظر الدعوى يحضر الخصوم بأنفسهم أو يحضر عنهم من يوكلونه من المحامين وللمحكمة أن تقبل في النيابة عنهم من يوكلونه من أزواجهم أو أقاربهم أو أصهارهم إلى الدرجة الثالثة.".

مما يؤكد على تواجد الخصوم عند نظر دعواهم وهو ما نراه متوفرًا في التقاضي عن بعد ولكنه مقترض فقط في التقاضي الالكتروني وهي على اعتبار الالتزام بالمواعيد ومن خلالها يتم تقديم الدفوع والطلبات والرد عليها وكل ما يهم الخصوم من مستندات تدعم المصلحة محل الدعوى وان كان ذلك يعمل به فقط في الدعاوى البسيطة من التعاملات المدنية، والتجارية، والاحوال الشخصية من

دعاوى النفقة. وهذا جميعه مما يعني ضرورة التوصل الى العدالة الناجزة في هذه النوعية من القضايا [١].

أما عن كون التقاضي الحالي في النظام السعودي هو تقاضي عن بعد وليس القاضي الالكتروني فهو أحد اشكال الذكاء الاصطناعي لنقل الجلسة حية ولكن عن بعد كل في مكانه؛ حيث صدرت لائحة بالدليل الاجرائي للتقاضي الالكتروني في المملكة العربية السعودية في شهر محرم لعام ١٤٤٢ هجريًا مراعاة للمادة الثانية والسبعون من نظام المرافعات التي اجازت بالنص تدوين بيانات صحف الدعاوى والتبليغات ومحاضر الدعاوى والإنهاءات وغير ذلك إلكترونيًّا، ويكون لها حكم المحررات المكتوبة، وفقًا لنظام التعاملات الإلكترونية.

وكذلك المادة السابعة من نظام المحاكم الالكترونية التي ورد بها انه:" يجوز أن يكون أي من الإجراءات المنصوص عليها في النظام إلكترونيًّا، بما في ذلك تقديم الدعاوى والطلبات وقيدها، ونظرها، والترافع عن بُعد، وتبادل المذكرات، والحكم، والاعتراض. وتحدد اللائحة إجراءات إنفاذ أحكام هذه المادة بما في ذلك الأحكام المتعلقة بوقت اتخاذ الإجراء. "

وعلى الرغم من جواز إتمام الإجراءات إلكترونيًا كما ورد لنصوص هذه

(١) الشرعة، حازم محمد:(٢٠١٠م) التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، (د ط)، دار الثقافة للنشر، ص٥٧.

الأنظمة، ورغم أن الدليل كان عنوانه التقاضي الإلكتروني إلا أن ما ورد به كان ينظم التقاضي عن بعد دون التقاضي الالكتروني؛ حيث ورد فيما يتعلق بتحقيق مبدأ المواجهة أن تحقيقها يتم من خلال خدمة (التقاضي الإلكتروني) باستفاء حق الدفاع بتمكن الأطراف من الاطلاع على كامل ما يُقدم في القضية بما في ذلك المذكرات والمستندات التي تقدم أثناء الجلسة أو عند التهيئة والتحضير، ومواجهة الأطراف بها.

كما تحقق خدمة (التقاضي الإلكتروني) تطبيقا أسهل لما سبق أن أطلقته وزارة العدل في مشروع (توثيق الجلسات بالصوت والصورة)، وتؤكد اتفاقية استخدام خدمة (التقاضي الإلكتروني) على التزام الوزارة بتسجيل وحفظ سجلات الترافع عن بعد بطريقة إلكترونية، وبكون لها صفة السرية، ولا بجوز الاطلاع عليها أو تداولها أو نسخها إلا وفق الاحكام المنصوص عليها نظامـًا. مما يعني في ذلك تقاضي عن بعد وليس بمعنى التقاضي الالكتروني الكامل.

كما حدد الدليل إجراءات الجلسات بصفة خاصة الجلسة المرئية؛ حيث تتم وفق الإجراءات التالية:

١) يجب على أطراف الدعوى الحضور وتدوين الاسم كاملة باللغة العربية وفقا للهوية الوطنية أو هوية المقيم أو السجل التجاري في خانة المستخدم.

٢) يُرسل النظام رسالة نصية لأطراف الدعوى قبل موعد (الجلسة المرئية (بيوم تحتوي على رابط الدخول إلى الجلسة، وعلى أطراف الدعوى الدخول إلى القاعة الإلكترونية

٣) قبل موعد (الجلسة المرئية) بوقت كافٍ والتأكد من الاستعداد والجاهزية، وفي حال تعثر دخول أحد أطراف الدعوى أو عدم معرفة آلية الدخول، فيتوجب عليها التواصل مع مركز الاتصال الموحد ١٩٥٠.

٤) يتولى أعوان القضاء تحضير الأنظمة المستخدمة في (الجلسة المرئية)، وتفعيل النظام التقني قبل بدء الجلسة، والتأكد من سلامتها، وعدم وجود أي خلل أو عائق، والتحقق -من خلال الوسائل المعتمدة- من تبلغ الأطراف، ووصول روابط (الجلسات المرئية) لهم.

٥) يتحقق أعوان القضاء من صحة تدوين الاسم بالكامل باللغة العربية والتأكد من جاهزية أطراف الدعوى ووضوح الصوت والصورة.

٦) يقوم أعوان القضاء بتحضير أطراف الدعوى والتحقق من هوياتهم، ومن ملفاتهم في الدعوى وتدوينها قبل بدء (الجلسة المرئية).

٧) في حال عدم القدرة على عقد الجلسة المرئية أو إكمالها لسبب يعود للدائرة، فيتم إشعار أطراف الدعوى وتحدد الدائرة موعد لاحق بعد بيان مبررات التأجيل.

٨) في حال خروج أحد أطراف الدعوى من (الجلسة المرئية) أثناء انعقادها ولم يُعاود الدخول خلال 10 دقائق. فتواصل الدائرة عقد الجلسة وفق الأحكام النظامية.

٩) يجب على من يحضر (الجلسة المرئية) المحافظة على نظامها، وكتم اللاقط، وعدم المقاطعة أو التشويش أو الدخول والخروج المتكرر. كما يجب على جميع الحضور تفعيلًا للكاميرا طيلة وقت (الجلسة المرئية).

١٠) ما لم يكن أحد أطراف الدعوى سجيناً، لا يجوز عقد جلسة أحد أطرافها حاضراً في قاعة المحكمة، والطرف الأخر في القاعة الالكترونية.

١١) يكون التحدث -بعد إذن رئيس الجلسة- بهدوء واتزان، وتجنب السرعة أو الابتعاد عن اللاقط الصوتي أثناء الحديث.

١٢) على أطراف الدعوى عند عقد (الجلسة المرئية) احترام مجلس القضاء، واختيار المكان اللائق بهيبته. وعلى الدائرة اتخاذ ما يلزم نظاماً وفقا للمادة ٧٣ من نظام المرافعات الشرعية.

١٣) لأطراف الدعوى عرض الوثائق والمستندات من خلال مشاركة الشاشة بعد موافقة الدائرة، ولا يجوز بحال إرسال رسائل في المحادثات أثناء عقد (الجلسة المرئية) إلا بإذن الدائرة.

١٤) يُحرر محضر ضبط لكل (الجلسة المرئية).

١٥) يكون حضور القضاة وأعوانهم وأطراف الدعوى وقت (الجلسة المرئية) بالزي الرسمي.

وعليه يكون عقد جلسة المداولة بين أعضاء الدائرة الكترونيًا في خدمة (التقاضي الإلكتروني)، مع المحافظة على سريتها، وعدم دخول أو مشاركة غبر القضاة الذين سمعوا المرافعة. يكون النطق بالحكم وشطب الدعوى والحكم بالنكول من خلال الجلسة وتسلم الأحكام الى الأطراف إلكترونيًا.

وعليه أكد قضاء الاستئناف السعودي على إمكانية المواجهة عن بعد والكترونيا بإرسال المذكرات، وتبادلها من خلال النظام فيما قضي به في القضية رقم (٩١٣) بحكم استئناف محكمة منطقة مكة المكرمة بالحكم رقم (١٨٧٣)، وفي بتاريخ١٤/ ٥/ ١٤٤٢هجريًا.

أنه:" وبحضور أطراف الدعوى تشير الدائرة إلى ما ورد من أطراف الدعوى من خلال خدمة تبادل المذكرات الإلكترونية حيث أرفق وكيل المدعي ردًا بتاريخ ٠٢/ ٠٥/ ١٤٤٢هـ جاء ما نصه: حيث إن أصحاب الفضيلة قضاة الدائرة سلمهم الله قد طلبوا من المدعى عليه أن يرفق مذكرته والمستندات المزعومة من قبله في تبادل المذكرات لنقوم بالرد عليها وفوجئنا بخطاء تقني أن تبادل المذكرات بداء بنا وليس بالمدعى عليه ولكي لا نضيع وقت عدالة المحكمة الموقرة فقد رجعنا الى موكلنا ونفيد سعادتكم بالتالي:- لم يتسلم موكلي أي ايميل به المستندات التي نطالب بها وهي كشوف الحسابات والقوائم المالية وتقرير مدير الشركة و تقرير مراجع

الحسابات و تقارير المحاسب القانوني و محاضر الجمعيات العمومية و محاضر مجالس المديرين من عام ٢٠١٧ وحتى الان. نتشرف أن نقدم لفضيلتكم إقرار من قبل المدعى عليه الثاني (المدير) انه لم يُسلم موكلي المستندات وان رغب موكلي في الاطلاع على المستندات فليحضر للشركة وعند حضور أحد الأشخاص التابعين لموكلي لتسلم المستندات تم رفض تسليمه أو التعاون معه من الأصل ".

مما يعني إمكانية استعمال الوسائل التقنية بالذكاء الاصطناعي في تحقيق مبدأ المواجهة بين الخصوم في الدعوى، عن طريق ايقونة تبادل المذكرات، ولكن مع مراعاة تفادي مشاكل التقنية التي ظهرت في القضية الحالية؛ حيث بدا تبادل المذكرات بمذكرات المدعي وليس بمذكرات المدعى عليه كما هو مفترض أن يتم، وعليه لم تصل مذكرات الى المدعي من قبل المدعى عليه وهي من اهم صعوبات التعامل بالوسائل الالكترونية في الوسط.

المبحث الثالث : مبدأ العلانية في التقاضي الالكتروني في قانون المرافعات المصري ونظام المرافعات السعودي

المراد بمبدأ علانية الجلسات أن يكون نظر القضية من خلال جلسات علنية؛ وهذا يتطلب إذن القاضي لغير الأطراف بحضور مجلس القضاء؛ فيسمعون ويشاهدون كل ما يدور فيه من وقائع. وفي التقاضي عن بعد والتقاضي الالكتروني الكامل عبر وسائل تقنية بالذكاء الاصطناعي نرى أن العلانية من اهم المبادئ القضائية، بل والضمانات القضائية التي ينبغي العمل على تحقيقها بشتى السبل؛ حيث العلانية هي توفر علم الجمهور بما يحدث في جلسات التقاضي الإلكتروني، أو التقاضي عن بعد؛ وهو ما لا يمنعه القضاء السعودي أو القضاء المصري بل عمل على استقراره في المجتمع وهو ما يضمنه مبدأ الشفافية الذي اقرته مبادئ توجيهات اليونيسكو في اخلاقيات الذكاء الاصطناعي[١].

فالعلانية في التقاضي من الأصول التي تعمل على تحقيق النزاهة في القضاء والاستقلال في الراي بذات الوقت[٢]؛ حيث تعتبر العلانية ترك باب ساحة القضاء مفتوحا لمن يشاء من افراد المجتمع لحضور الجلسات للاستفادة والإنهاء، وفي

---

(١) موقع اليونيسكو، https://2u.pw/fUotlSw ، تاريخ الزيارة ٦/ ٩/ ٢٠٢٤.

(٢) بن عيرد ،عبد الغني – بضياف، هاجر ،:(٢٠٢١) التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات التحديات، مجلة الدراسات البحوث القانونية، مج(٦)، ع(٢)، ص٢٤.

ذات الوقت تعد العلانية من باب الرقابة الراي العام على نزاهة القضاء، كما تحقق المزيد من المواطنة للقاضي اثناء نظر الدعوى ومراعاة الضمير العام في علمه بحضور الغير من أطراف الدعوى وهم جمهور المجتمع الذي يراقبه بعد الله في سلامة رايه ورجحان اجتهاده [1].

وبناء على ما تقرر فإن مبدأ علانية جلسات التقاضي أمر ثابت قرره التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية؛ إذ نص نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٧٨) بتاريخ ١٩/ ٩/ ١٤٢٨ هـ على مبدأ علانية المحاكمة ضمنا بمفهوم المخالفة في المادة (٦٤) بقولها: " تكون جلسات الدعوى التأديبية سرية،....". وقد نصت المادة (٦٤) من نظام المرافعات الشرعية في المملكة العربية السعودية على ذلك أيضًا؛ حيث ورد بموجبها إنه:" تكون المرافعة علنية، إلا إذا رأى القاضي – من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أحد الخصوم – إجراءها سرًّا محافظة على النظام، أو مراعاة للآداب العامة، أو لحرمة الأسرة."

وعلى الجانب الآخر من نوع الدعاوى نجد الدعوى الجزائية أيضا الجلسات فيها علنية بنص النظام؛ وهو نظام الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٢) بتاريخ ٢٢/ ١/ ١٤٣٥هجريًا، بموجب نص المادة الرابعة والخمسون بعد المائة والتي ورد نصها على أن:" جلسات المحاكم علنية، ويجوز للمحكمة –

(١) واصل، محمد :(٢٠١٠) أصول المحاكمات المدنية، منشورات جامعة دمشق، العراق، كلية الحقوق، ص٥٦.

استثناء – أن تنظر الدعوى كلها أو بعضها في جلسات سرية، أو تمنع فئات معينة من الحضور فيها؛ مراعاة للأمن، أو محافظة على الآداب العامة، أو كان ذلك ضروريًا لإظهار الحقيقة".

لذا ففي التقاضي الالكتروني والتقاضي عن بعد ينبغي أن تكون المعالجة الالكترونية لبيانات ووقائع القضية عبر تقنية الذكاء الاصطناعي تكون بطريقة دقيقة وبسيطة الفهم بالنسبة لأفراد جمهور المجتمع والراي العام بحيث يتمكن كل من أراد حضور الجلسات أو اذن له القاضي بالحضور بالدخول على النظام على سبيل المثال في التقاضي عن بعد أن يكون لديه إمكانية فنية سهلة تتيحها هذه التقنية وبصورة كاملة وفي الوقت المناسب، مما يعني اتاحة كافة البيانات والمعلومات في هذه التقنية امام جميع افراد المجتمع حتي يتحقق لدى الجميع العلم الكافي بنتائج الدعاوى.

وهذا كله يضمن توفير حماية قانونية فعالة للأحكام القضائية التي ستصدر في الخصومة عبر الوسائل الإلكترونية المستعملة في التقاضي عن بعد[1]؛ تلك الوسائل التي لا تقضي بالحضور المباشر مما قد يثير بعض الشكوك في تحقق مبدأ العلانية لجلسات القضاء؛ لذا نرى أنه يمكن تحقيق مبدأ علانية الجلسات من

(١) أوتاي، صفاء: المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق)، مرجع سابق، مج(٢٨)، ع(١)، ص١٨٦.

خلال ثلاث وسائل؛ هي:

١. البث المباشر من الغرفة الإلكترونية لموقع المحكمة الإلكتروني أو لدوائر المعلومات القضائية على الشبكة العنكبوتية؛ فيتاح بذلك لكل من له علاقة بالدعوى وللجمهور بشكل عام مشاهدة وقائع التقاضي وكأنهم حاضرون بأشخاصهم في قاعة المحكمة والجميع لديه كاميرا اعتقد أنه يشترط أن الجميع يكون ظاهرا أمام الكاميرا لديه في جهازه وتسجل الجلسات تلقائيا فيديو على سجلات المحكمة وكل في موقعه دون حضور مادي.

٢. عمل رابط موحد لحضور الجلسات كل جلسة برابط مستقل من خلال تقنية (TEAMS،ZOOM)، أو غيرها مما يمكن معه عرض ملف الدعوة الإلكترونية على الرابط المخصص لعلانية الجلسات في الموقع الرئيس للمحكمة على الشبكة العنكبوتية.

٣. إنشاء قناة فضائية باسم وزارة العدل، تبث عليها مباشرة وقائع التقاضي التي تتم من خلال قاعة المحكمة ومكان وجود القاضي والخصوم كل في مكانه والبث من خلال موقع المحكمة المختصة في الغرفة الإلكترونية الخاصة بها؛ فيمكن بذلك للجمهور متابعة التقاضي والوقوف على حقيقة الوقائع والاحكام.

ومن هنا نستنبط أن لمبدأ علانية التقاضي يحقق الشفافية والنزاهة وعلى جانب آخر يرمي إلى:

١. التأكد من صحة منح الثقة الكاملة للقضاء وعدله، وتمتعه بالاستقلالية والنزاهة

في اصدار الأحكام؛ حيث إن جمهور المجتمع عندما يشارك أطراف الدعوى الحضور لجلسات المحاكمة وسماع الاقوال والدفاع والرد، وطرح المستندات وسماع الدفاع وكيفية منح كل طرف من أطراف الدعوى فرصة دعم مطالبه يطمئن لابد لما سيصدر بعدها من أحكام ويدعم هو ذاته حكم القضاء ويدافع عنه لأنه كان شريكا في العلم ومراقبًا للصحة فشاركه عدالة الحكم ونزاهته مما يؤكد مراعاة توازن المصالح.

٢. حضور جمهور المجتمع لجلسات التقاضي الالكتروني أو التقليدي سواء في مراقبة اعمال القضاء ومدى اجتهاده في حل النزاعات البسيطة التي نشأت بين أطراف الدعوى، مما يعد مؤشرًا معنويا للقضاء لا أحد يلزم حدود حفظ الحقوق والحريات وعدم التعدي عليها والخروج على حدود الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان في اللجوء إلى قضاء عادل، فيعد سبيل إلى الضبط النفسي لهيئة المحكمة في مراعاة الضمير العام في مناقشة الدعاوى وإصدار الأحكام كذلك.

٣. حضور أفراد المجتمع، أو بمعنى أصح ترك إمكانية الحضور لجلسات القضاء متاحة للجميع دون تمييز سواء تقليدي كان أو الكتروني يجعل جمهور المجتمع على ثقة في خلو احكام القضاء من التواطؤ أو الانحراف وعدم الاستقلالية.

٤. توافر إمكانية حضور الجمهور لجلسات التقاضي مما يدفع القضاء إلى توخي الحذر في الانحراف بالأحكام إلى أي أتجاه بعيدًا عن اتجاه العدالة والانصاف؛ حيث إن حضوره يعد بمثابة ميزان توضع فيه اعمال القضاء يظل مستقرًا ما دامت

العدالة ويميل امام الجميع إذا انحرف القضاء بحكمه فالعلانية هنا دافع لتفعيل العدالة في الأحكام.

٥. تعمل العلنية بإتاحة إمكانية حضور جلسات القضاء على تكوين رأي عام سوي، كما يعمل على دعم المواطنة السليمة القائمة على الشفافية والنزاهة والثقة في القضاء لعدالة أحكامه ونزاهة عمله.

والجدير بالذكر أن المنظم السعودي والمشرع المشرع أكد على الترافع الكتابي في التقاضي الالكتروني ، والذي يتاح فيه للمستفيد (أطراف الدعوى) الاطلاع على كامل ما يقدم في القضية، وتمكينهم من الترافع الإلكتروني، وتبادل المذكرات، والرد على طلبات الدائرة دون الحاجة إلى مراجعة المحكمة وهذا يمكن أن يوفر المواجهة بكل معانيها في التقاضي الالكتروني وعن بعد ، كما يصل به العلم إلى جمهور المجتمع الحاضر في التقاضي عن بعد ، وفي التقاضي الالكتروني اذا أتيح لهم الدخول للجلسات الالكترونية للاطلاع على ما يجري بالجلسات[1]. مما يحقق العدالة بذلك في قطاع العدالة بالتقنيات الحديثة؛ وذلك بحسب ما أكده مؤتمر فيينا الدولي المنعقد من قبل الرابطة الدولية للقانون الإجرائي عام ١٩٩٩ لدراسة أثر التكنولوجيا الحديثة والاتصالات على الإجراءات المدنية.

٦. تعمل علانية الجلسات وتمكن الغير من الاطلاع عليها ومتابعتها من خلال

(١) منصة ناجز، https://2u.pw/sAq8E1Te / تاريخ الاسترجاع ٤/ ٩/ ٢٠٢٤.

الدخول على رابط الجلسة، كل ذلك لا يؤكد الشفافية والنزاهة ويراقب عدالة القضاء فقط، بل نجده من جهة أخرى داعم لكل دليل ومستند تم تقديمه وعلم به الجميع ممن حضر الجلسة الكترونيا أو عن بعد بل واداة حماية لتلك الجلسات وادلتها من الاختراق؛ حيث يمكن لهذا الشكل من الجلسات والمحاكم الالكترونية الاختراق عن طريق أحد الأطراف أو لصالحه لإتلاف مستند أو لتغييره أأن التلاعب فيه مما قد يحيد بالعدالة إلى اتجاه مغاير.

وعليه ففي أغسطس ٢٠٢٠ م اتضحت وجهة نظر المنظم السعودي في اصدار الدليل الارشادي للتقاضي الالكتروني في أن يكون إتمام جميع إجراءات التقاضي المنصوص عليها إلكترونيا، كتبادل المذكرات وتقديم المستندات، والمحررات، والترافع الإلكتروني والمرافعة عن بعد عبر الاتصال المرئي، والنطق بالحكم واستلام نسخة الحكم والاعتراض عليه أمام المحكمة الأعلى درجة. وقرر أن الجلسات التي تعقد عن طريق خدمة التقاضي الإلكتروني نوعان:

النوع الأول- الجلسة الكتابية:

بقصد بالجلسة الكتابية تمكين الدائرة أطراف الدعوى من الترافع الكتابي، وتبادل المذكرات، وإبداعها، بالإضافة إلى توجيه الطلبات والأسئلة من الدائرة والإجابة عليها كتابيا من قبل الأطراف وإرفاق مستنداتهم.

النوع الثاني- الجلسة المرئية:

وبقصد بها عقد الدائرة لجلسة مرئية بالصوت والصورة في قاعات إلكترونية،

يحضرها الأطراف عبر وسائل الاتصال المعتمدة من الوزارة للتقاضي الإلكتروني، وتتم فيها مناقشة الأطراف، واستكمال إجراءات التقاضي، والنطق بالحكم.

وفي مصر قد سبق و اعرب وزير العدل عن حماسه تجاه تطبيق نظام التقاضي الالكتروني ، وأشاد باجتهادات المشرع المصري في هذا الاطار ؛ حيث صرح بأن العمل في الفترة الحالية يجرى على تنفيذ منظومة التقاضي الإلكتروني، وتم البدء بالمحاكم الاقتصادية حيث تجري تجارب على ثلاث مراحل وهي: مرحلة التسجيل وتم الانتهاء منها بالكامل ومرحلة قيد الدعوى إلكترونيا وتم الانتهاء منها أيضا وجار عمل التجارب على مستوى محكمة الإسماعيلية فقط ، ومرحلة التحضير والتقاضي الإلكتروني وجار تجهيزها والبدء فيها فور الانتهاء بنجاح من مرحلة التحضير.، وفي ذات التصريح سبق وأن صرح بشأن المحاكم المدنية أنه جار إعداد نظام التقاضي عن بعد ، وتمت أيضا تجربة في محكمة شمال القاهرة على انعقاد الجلسة بنظام الاجتماع المرئي "فيديو كونفرانس" وتجربة أخرى على تجديد الحبس للمتهمين عن بعد بذات النظام. وأكد أن وزارة العدل هي البيت الكبير للجهات والهيئات القضائية، وتقدم خدماتها إليهم جميعا كما تستفيد الوزارة من جهود أبنائها من كافة الجهات والهيئات القضائية الذين انتدبتهم على أساس معايير الكفاءة والنزاهة وحب العمل وهم منتشرون في كل القطاعات

والإدارات وبثوا فيها روحا من الحيوية والتجديد والإثراء القانوني والإداري [١].

وفي النهاية نرى أن هناك عدد من الصعوبات التي يمكن أن تضعف من قدرة التقاضي الالكتروني على التحقق من عموم مبادئ التقاضي بتوازن حقيقي بين المصالح ومن أهمها:

١. عدم توفر شبكة الانترنت في عموم المراكز والقرى بصفة عامة في المملكة وفي مصر.
٢. زيادة الهجمات الالكترونية والقرصنة على المستوى العالمي.
٣. عدم توافر القوة الأمنية الكافية للبنية التحتية الرقمية كما ينبغي في البلدين.
٤. عدم توافر العلم الكافي للجمهور في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي أو الوسائل الالكترونية بصفة عامة خاصة لدى كبار السن وسكان القرى.

وبذلك تكون قد اتضحت صورة تطبيق مبادئ العدالة في عصر الذكاء الاصطناعي مما يدلل على مدى قوة القانون واحترام القضاء لمبادئ العدالة الناجزة[٢].

---

(١) جريدة المصري اليوم، https://2u.pw/T9A8PZ2d ، تاريخ الزيارة ٦/ ٩/ ٢٠٢٤..

(٢) عبد السلام، ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص١٨.

الخاتمة

ناقش البحث مفهوم الذكاء الاصطناعي المقصود في العمل القضائي كآلية حديثة للتعامل بالإجراءات القضائية في النظام السعودي والقانون المصري، واظهر البحث أهمية تطبيق مبدأ المواجهة كأحد أفرع حق الدفاع امام القضاء ومدى صلاحية تطبيقه في ظل استخدام الذكاء الاصطناعي باي من الصور، كما ظهر أهمية العمل على تحقيق مبدأ العلانية في إجراءات الجلسات عن طريق التقاضي الالكتروني وعن بعد.

وانتهى البحث إلى عدة نتائج أهمها:

- الذكاء الاصطناعي تقنية فنية حديثة يمكن استخدامها في المتقاضي الالكتروني.
- يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي بطريق التقاضي الالكتروني وكذلك طريق التقاضي عن بعد.
- مبدأ المواجهة من اهم دعائم حق التقاضي لكل فرد.
- مبدأ المواجهة يمكن تطبيقه بكل سهولة ويسر في التقاضي عن بعد –وتم بالفعل في القضاء السعودي والمصري كما دلل بأمثلة داخل المتن.
- مبدأ المواجهة يصعب تطبيقه بشكل مباشر في التقاضي الالكتروني، –ولكن يطبق ضمنا بسرعة وصول وتبادل المذكرات والأوراق وكأنها وجها لوجه.
- مبدأ العلانية من المبادئ الهامة في التقاضي السعودي والمصري
- مبدأ العلانية يسهل تطبيقه الى حد ما في التقاضي عن بعد؛ حيث إمكانية مشاركة رابط الجلسة مع الغير.
- مبدأ العلانية يصعب الالتزام به نوعا ما في التقاضي الالكتروني؛ حيث هناك إمكانية محدودة في اتاحة العلم بوصول المستندات وتبادلها بين أطراف

الخصومة إذا تمكن الغير من جمهور المجتمع من الاطلاع على الاحداث وما تم من إجراءات في وقته بربطها بأخبار لكل مشارك يرغب في الحضور، أو متابعة العلم بما يدور بالجلسات بمعنى اصح.

- صعوبة فهم البعض لتقنيات الذكاء الاصطناعي وكيفية عملها.
- قد يظلم سكان المناطق النائية والقرى من هذه الامكانية وتحقيق --العدالة الناجزة خاصة وأنها تستعمل في هذه القضايا البسيطة.
- احتمالية القرصنة للمعلومات والبيانات يجعلنا ندعو إلى عدم -التوسع في التقاضي الالكتروني من صلاحية واسعة التقاضي عن بعد نرجح العمل على تفعيلها في عموم القضايا.

التوصيات:

- العمل على تقوية شبكات الانترنت داخل القاعات القضائية وداخل المدن والقرى والمراكز.
- تدريب رجال القضاء ومساعديهم على تقنيات الذكاء الاصطناعي ودروب استعمالها.
- توعية المجتمع بالمستجدات في مجال الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية

١) إسماعيل، محمد سعيد: (٢٠١٠) الاثبات بالرسائل الالكترونية، الموسوعة القانونية المتخصصة، هيئة الموسوعة العربية،

٢) الدباس، نور عاكف عبد المجيد: (٢٠٢٠) أحكام التبليغ القضائي الإلكتروني في قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة عمان الأهلية – عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، مجلد ٢٣، العدد ٢.

٣) الترساوي، محمد عصام: (٢٠١٣) تداول الدعوى القضائية امام المحاكم الالكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة،

٤) السعيد، المعتز بالله: (٢٠١١). العربية والذكاء الاصطناعي، دار وجوه للنشر والتوزيع، الرياض.

٥) الشرعة، حازم محمد: (٢٠١٠) التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، (د ط)، دار الثقافة للنشر،

٦) الرشدي، محمد السعيد: (٢٠٢٤) الانترنت والجوانب القانونية لنظم المعلومات، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،

٧) العطار؛ صقر–النوايسة، عبد الاله محمد: (٢٠٢٤) المسؤولية الجنائية الناجمة عن استخدام كيانات الذكاء الاصطناعي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مج ٢١، ع ٢

٨) العجماني؛ أحمد سيد، محمد نور الدين: (٢٠٢٣) مدى مشروعية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مج ٢٠، ع ٤

٩) العجماني؛ أحمد-سيد، محمد نور الدين: (٢٠٢٤) استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة الناجزة في الامارات العربية المتحدة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مج ٢١، ع ٢

١٠) الكعبي، هادي حسين عبد علي: (٢٠١٦) مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، ع (١)، س (٨).

١١) اوتاني، صفاء: (٢٠١٢) المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج ٢٨، ع ١.

١٢) بربارة، عبد الرحمن: (٢٠٠٩) شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، منشورات بغدادي، ط١.

١٣) بن عيرد، عبد الغني – بضياف، هاجر: (٢٠٢١) التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات التحديات، مجلة الدراسات البحوث القانونية، مج (٦)، ع (٢).

١٤) بو عبد الله، نوال: (٢٠٢١) التقاضي الالكتروني كألية من اليات عصرنة قطاع العدالة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة بالحاج بو شعيب، الجزائر، مج ١، ع ٣.

١٥) ترجمان، نسيمة: (٢٠١٩) التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، مج (٥)، ع (٢)، جامعة يحيى فارس بالمدية، الجزائر.

١٦) ختال، ريمة – حمداوي، وهيبة: (٢٠١٧) نظرية الخصومة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، جامعة عبد الرحمن ميرة، الجزائر.

١٧) ذيب، عبد السلام: (٢٠٠٩) الإجراءات المدنية والإدارية الحديد، موقع للنشر، الجزائر.

١٨) فاضل، على مولود: (٢٠٢٢) التزييف العميق: لغة الذكاء الاصطناعي في حروب السيبران الإعلامية، دار أمجد للنشر والتوزيع.

١٩) صقر، نبيل: (٢٠٠٨) الوسيط في شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، دار الهدى، الجزائر.

٢٠) علاي؛ عمار–عبد المجيد، محمد نور الدين: (١٤٤٥) استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال التنبؤ بالجريمة والوقاية منها، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مج ٢٠، ع ٤

٢١) عامر، رباب محمود: (٢٠١٩) التقاضي في المحكمة الإلكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد (٢٥)، السنة الثالثة عشرة.

٢٢) كريم؛ كريمة بلعباس: (١٤٤٣) حماية المعطيات الشخصية للشخص الطبيعي من مخاطر الذكاء الاصطناعي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مج ٢٠، ع ٣

٢٣) محمود، أشرف جودة محمد: (٢٠٢٠) المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، ج (٣)،.

٢٤) منصور، محمد حسين: (٢٠١٠) الإثبات التقليدي والالكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية

٢٥) منديل، اسعد فاضل: (٢٠١٤) التقاضي عن بعد – دراسة قانونية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة القادسية، مج (١)، ع (٢١).

٢٦) كركبي، مروان: (٢٠١١) المؤسسات القضائية والتنظيم القضائي، المؤسسة الجامعية للد راسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط١،

٢٧) واصل، محمد: (٢٠١٠) أصول المحاكمات المدنية، منشورات جامعة دمشق، العراق، كلية الحقوق،

٢٨) يوسف، امير فرج: (٢٠١٤) المحاكم الالكترونية المعلوماتية والتقاضي الإلكتروني، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،

ثانياً : المراجع الأجنبية

29) Neumann, G.: Programming Languages in Artificial Intelligence, German Research Center for Artificial Intelligence (LT-Lab, DFKI), 2002, p3.

30) Van Norren.D. E. (2023). The ethics of artificial intelligence, UNESCO and the African Ubuntu perspective. Journal of Information, Communication and Ethics in Society, 21(1), 112-128.

ثالثاً : المواقع الالكترونية

- موقع اليونسكو
- https://2u.pw/fUotlSw
- موقع جريدة المصري اليوم جريدة المصري اليوم، https://2u.pw/T9A8PZ2d
- منصة ناجز https://2u.pw/sAq8E1Te تاريخ الاسترجاع ٤/ ٩/ ٢٠٢٤.

فهرس الموضوعات

موجز عن البحث ١٠١٤
مقدمة..... ١٠١٧
المبحث الأول : ماهية الذكاء الاصطناعي المستخدم في العمل القضائي[٥].... ١٠٢٢
المبحث الثاني : مبدأ المواجهة في التقاضي الالكتروني في قانون المرافعات المصري ونظام المرافعات السعودي..... ١٠٣١
المبحث الثالث : مبدأ العلانية في التقاضي الالكتروني في قانون المرافعات المصري ونظام المرافعات السعودي..... ١٠٤٦
الخاتمة ١٠٥٥
قائمة المراجع..... ١٠٥٧
فهرس الموضوعات ١٠٦١